

توقعات بتسارع وتيرة انتعاش الاقتصاد العالمي، لكن استمرار انتشار الفيروس لا يزال يشكل أكبر التحديات

أبرز النقاط

- بطء وتيرة طرح اللقاحات والمخاوف المتعلقة بمدى فعاليتها دفعت أسواق الأسهم نحو التراجع خلال شهر يناير، والتوقعات تشير إلى تسجيل الاقتصاد العالمي لنمو أقوى هذا العام.
- في ظل ضعف بيانات الوظائف الأمريكية، بايند يبدو أكثر تصميمياً على المضي قدماً لتمرير حزمة تحفيزية بقيمة ١,٩ تريليون دولار، وحجم الحزمة الضخم يثير انتقادات باحتمال تسارع النشاط الاقتصادي بشكل مفرط وارتفاع معدلات التضخم.
- منطقة اليورو تدخل في تراجع مزدوج في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ وقد تؤدي القيود التي تم فرضها مؤخراً إلى انخفاض الإنتاج مرة أخرى في الربع الأول من ٢٠٢١. وبنك إنجلترا يبقى على سياسته النقدية دون تغيير مع التمسك بتوقعاته الاقتصادية المتفائلة حيال العام الحالي.

الجائحة وطرح حزمة التحفيز المالي الضخمة التي اقترحتها لدعم عملية الانتعاش الاقتصادي بعد ظهور علامات واضحة على انحسار هذا الانتعاش. وقد أشارت بعض العوامل إلى تراجع الاقتصاد الأمريكي، إذ كشفت تقارير التوظيف مجدداً عن أداء شهري ضعيف لسوق العمل في يناير بارتفاع معدلات التوظيف بمقدار ٤٩ ألف وظيفة فقط (معظمها حكومية) مع استمرار تسريح الموظفين في قطاعي الترفيه والضيافة الأكثر تعرضاً للفيروس. ويبدو فريق بايند الآن أكثر تصميمياً على دفع أكبر قدر ممكن من حزمة التحفيز البالغ قيمتها ١,٩ تريليون دولار (٨% من الناتج المحلي الإجمالي) بما في ذلك شيكات بقيمة ١٤٠٠ دولار للمواطنين، حتى لو أدى ذلك إلى التخلي عن صفقة يتفق عليها كلا الحزبين وتوحيد الصفوف مع نواب الكونجرس الجمهوريين الذين يريدون تمرير حزمة بقيمة أقل حجماً. وتلقت خطة بايند انتقادات حتى من وزير الخزانة (الديموقراطي) السابق لاري سمرز، الذي جادل بأنها مفرطة وربما تضخمية وتشكل خطراً على الاستقرار المالي. ويواصل فريق بايند الدفع بأنه نظراً للأوضاع الاقتصادية غير المستقرة والضغط على الموارد المالية للأسر الأمريكية، فإن مخاطر التحفيز المفرط أقل من مخاطر تمرير حزمة بقيمة أقل. ويتمثل الهدف في إقرار الصفقة منتصف مارس المقبل عند انتهاء استحقاقات البطالة الرئيسية.

ويواصل مجلس الاحتياطي الفيدرالي مساهمته في المطالبة بالمزيد من الدعم المالي وذلك على الرغم من الجدل المتزايد حول امكانية ارتفاع معدلات التضخم في وقت لاحق من العام الحالي، إذ يساهم طرح اللقاحات في إفساح المجال أمام انتعاش النشاط الاقتصادي بوتيرة كبيرة في ظل تخفيف القيود. وفي واقع الأمر، ساهمت تلك

شهدت معظم أسواق الأسهم الرئيسية أداءً ضعيفاً في شهر يناير الماضي وذلك بسبب المخاوف المتعلقة بتأثير القيود المفروضة مؤخراً في بعض الدول على النشاط الاقتصادي، هذا إلى جانب بطء وتيرة طرح اللقاحات ومدى فعاليتها ضد السلالات المتحورة الجديدة من الفيروس وهو ما أدى إلى انخفاض المعنويات تجاه الاقبال على المخاطر والتي كانت سائدة في وقت سابق، وخيمت تلك الأوضاع بظلالها على حزمة التحفيز النقدي الضخمة التي قد يتم طرحها في الولايات المتحدة بنهاية الربع الحالي. وجاءت تلك الاحداث في الوقت الذي قام فيه صندوق النقد الدولي بتعديل آفاق نمو الاقتصاد العالمي للعام الحالي إلى ٥,٥% مقابل ٥,٢% في أكتوبر - بعد الاخذ في الاعتبار تعافي الاقتصادات بوتيرة أكثر إيجابية بعد الجائحة فيما يعزى إلى حد كبير إلى النمو القوي الذي شهدته الولايات المتحدة (نمو بنسبة ٢% إلى ٥,١%) مقارنة بالتوقعات التي سبقت طرح اللقاحات. إلا أن مسار الفيروس سيظل بطبيعة الحال عاملاً رئيسياً للتعافي العالمي، مع احتمال أن يظل أداء الأسواق النامية متباطئاً لقلة حصولها على اللقاحات وضعف قدرتها على إقرار سياسات التحفيز. ومن جهة أخرى، ارتفع سعر مزيج خام برنت متخطياً حاجز الـ ٦٠ دولاراً للبرميل للمرة الأولى منذ عام، وساهم في ذلك على وجه الخصوص التخفيضات الكبيرة لحصص الإنتاج أحادية الجانب، وإن كانت لفترة محددة زمنياً، من جانب السعودية.

بايند يدفع حزمة التحفيز المالي قدماً

انصب تركيز الرئيس الأمريكي جو بايند خلال الأسابيع الأولى من توليه منصبه على تشديد الإجراءات الصحية للتعامل مع

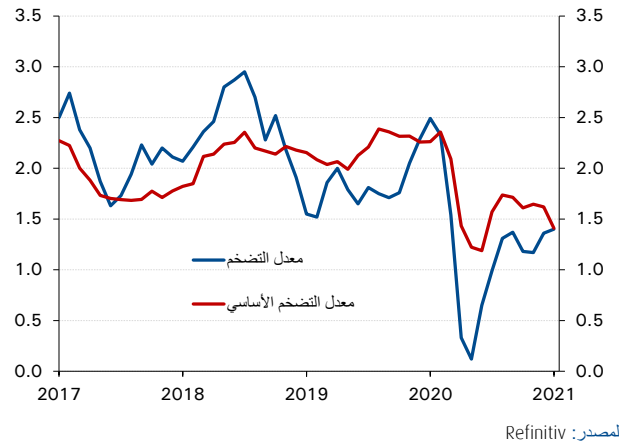
ظل انخفاض مؤشر مديري المشتريات إلى ما دون مستوى ٥٠ الدالة على "عدم التغيير"، إذ بلغت قراءته ٤٧,٨ في يناير، وذلك نظراً لمعاناه بعض الدول من الاضطرابات التجارية المرتبطة بانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي. ومن المستبعد أن يصل الإنتاج الإقليمي إلى مستويات ما قبل الجائحة حتى منتصف عام ٢٠٢٢، إذ خفض صندوق النقد الدولي مؤخراً آفاق النمو في عام ٢٠٢١ إلى ٤,٢% مقابل ٥,٢% في توقعاته السابقة.

وعلى الرغم من الأوضاع الاقتصادية الضعيفة، أبقى البنك المركزي الأوروبي على سياسته النقدية دون تغيير في يناير (معدل الفائدة على الودائع عند مستوى -٠,٥% والبرنامج الطارئ لشراء الأصول بقيمة ١,٨٥ تريليون يورو) مفضلاً إعطاء حزم التحفيز السابقة مزيداً من الوقت ليظهر أثرها. وخيمت ظلال من الشك حول إمكانية إقرار تدابير تيسيره إضافية نتيجة للقفزة الحادة التي شهدتها معدل التضخم الأساسي الذي وصل إلى أعلى مستوياته المسجلة في خمس سنوات إذ وصل إلى ١,٤% على أساس سنوي في يناير مقابل ٠,٢% في ديسمبر، ليقترّب بذلك من المستوى المستهدف بنسبة ٢% الذي وضعه البنك المركزي. إلا أن هذا الارتفاع كان مدفوعاً جزئياً بعوامل فنية، بما في ذلك تغيير الوزن الترجيحي للمكونات الفرعية للمؤشر، وتأخير المبيعات الشتوية، وإنهاء خفض المؤقت لضريبة القيمة المضافة في ألمانيا - وسوف ينعكس تأثير بعضاً من تلك العوامل في الأشهر المقبلة مما سيؤدي إلى تراجع معدل التضخم. وصرح البنك المركزي الأوروبي أنه في ظل التراجع الكبير الذي يشهده الاقتصاد نتيجة للركود الحالي، فإنه سيدرس أي ضغوط تصاعدية مؤقتة وأثرها على التضخم عند وضع سياساته. ومع ذلك، فإن استمرار التقلبات سيجعل الإشارات الأساسية أكثر صعوبة في قراءتها.

وفي المملكة المتحدة، أبقى بنك إنجلترا على سياسته النقدية دون تغيير في فبراير (معدل الفائدة عند مستوى ٠,١% وإجمالي مشتريات الأصول بقيمة ٨٩٥ مليار جنيه إسترليني) كما كان متوقعاً، على الرغم من تحذير البنوك من الاستعداد للتحوّل في المستقبل إلى أسعار الفائدة السلبية خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر إذا تطلب الأمر تعزيز مستويات التعافي الاقتصادي. وخفض البنك آفاق نمو عام ٢٠٢١ إلى ٥,٠% مقابل ٧,٣% قبل ثلاثة أشهر على خلفية التداعيات الناتجة عن الإغلاق الأخير الذي بدأ منذ بداية يناير والذي يتوقع أن يؤثر بشدة على معدلات نمو الربع الأول من عام ٢٠٢١ (الرسم البياني ٢). وعلى الرغم من تشديده على الحالة الضبابية إلا أن توقعاته الأساسية ظلت متفائلة، إذ توقع انتعاشاً قوياً بدءاً من منتصف العام في ظل النتائج الإيجابية للتسارع النسبي لتوتيرة برامج اللقاحات في المملكة المتحدة، والذي بدأ يوتّي بثماره، هذا بالإضافة إلى عودة اقبال المستهلكين على الإنفاق بفضل تراكم المدخرات ومع تبيد الاحتكاكات الأولية الناجمة عن الترتيبات التجارية الجديدة مع الاتحاد الأوروبي (بما في ذلك التفتيش

المخاوف في ارتفاع عائدات سندات الخزانة الأمريكية لأجل ١٠ سنوات بمقدار ٢٥ نقطة أساس منذ بداية فبراير، لتصل بذلك إلى أعلى مستوياتها المسجلة في ١١ شهراً عند ١,١٧%. كما ارتفع معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك إلى أعلى مستوياته منذ بداية الجائحة وصولاً إلى ١,٤% على أساس سنوي في يناير، كما أنه من المقرر أن يواصل ارتفاعه خلال الأشهر المقبلة نتيجة لتأثير العوامل الأساسية السنوية وارتفاع أسعار السلع الأساسية (الرسم البياني ١).

الرسم البياني ١: معدل التضخم في الولايات المتحدة (على أساس سنوي)



المصدر: Refinitiv

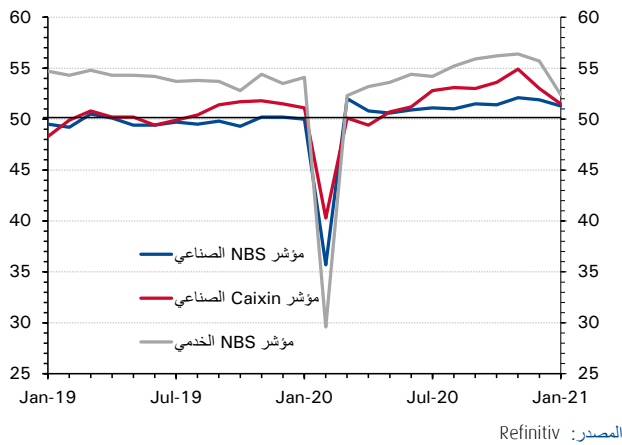
إلا أن ارتفاع المخاوف بتعافي الطلب في وقت لاحق من العام، وبدء التأثير الكامل لحزم التحفيز المالي، ورفع الحد الأدنى للأجور، فقد تؤدي التحولات الهيكلية وآثار تداعيات الجائحة إلى كبت العرض. وقد التزم الاحتياطي الفيدرالي بالسماح للتضخم بأن يتجاوز مستواه المستهدف المقرر بنسبة ٢% لفترة من الوقت، وتعد بتجنب تكرار المنهج الذي اتبعه خلال الفترة التي تبعت الأزمة المالية العالمية عندما أتهم بتشديد سياساته النقدية في وقت سابق لأوانه.

اقتصاد منطقة اليورو يدخل في تراجع مزدوج

أدت إجراءات الإغلاق وحظر التجول المفروضة في معظم أنحاء منطقة اليورو منذ ديسمبر الماضي إلى انخفاض كبير في حالات الإصابة الجديدة بالفيروس إلا أن التكلفة الاقتصادية كانت مرتفعة للغاية وقد يتم تمديد تلك الإجراءات نتيجة لبطء طرح اللقاحات، إذ تهدد الحكومات باستمرار فرض القيود للتصدي للسلاسل الجديدة للفيروس. ودخل اقتصاد منطقة اليورو في تباطؤ مزدوج في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠، وذلك على الرغم من انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة -٠,٧% على أساس ربع سنوي أقل من المتوقع، وتمكن ألمانيا (+٠,١%)، بدعم من خفض المؤقت لضريبة القيمة المضافة) وإسبانيا (+٠,٤%)، التي سجلت أعلى معدل تراجع في الربع الثاني) من تحقيق مكاسب صغيرة. ومن المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي مجدداً في الربع الأول من عام ٢٠٢١ في

بعض حالات الإصابة بالفيروس مؤخراً من العوامل التي ساهمت في ذلك أيضاً، هذا إلى جانب تباطؤ وتيرة نشاط قطاع الخدمات. وتوقع صندوق النقد الدولي في تحديثه الأخير لآفاق نمو الاقتصاد العالمي الصادر في يناير نمو اقتصاد الصين بنسبة ٨,١% هذا العام بعد ارتفاعه في عام ٢٠٢٠ بنسبة ٢,٣%، والتي تعد أدنى مستويات النمو التي يشهدها الاقتصاد الصيني منذ أكثر من ٤٠ عاماً. إلا أنه على الرغم من ذلك كانت الصين الاقتصاد الرئيسي الوحيد الذي تجنب الانكماش العام الماضي في ظل استفادتها من الاحتواء الناجح للجائحة وقوة الاستثمارات الحكومية وتوافر السيولة لدى البنك المركزي.

الرسم البياني ٣: مؤشرات مديري المشتريات للصين (٥٠ = لا تغيير)



المصدر: Refinitiv

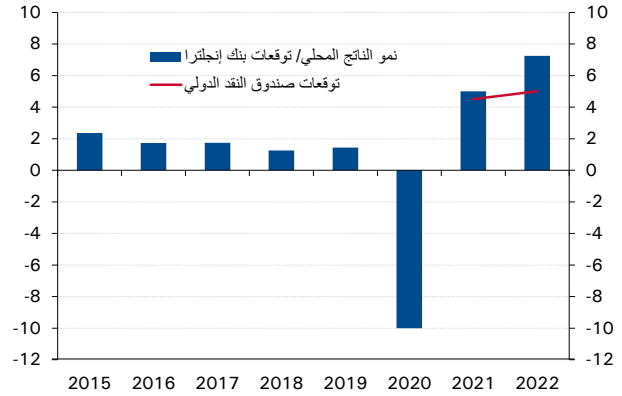
إلا أن المخاوف المتعلقة بتزايد السيولة وما قد ينتج عن ذلك من فقاعات الأصول يعد من أبرز مصادر القلق التي تواجه بنك الشعب الصيني. فعلى سبيل المثال، وصل مؤشر الأوراق المالية الصينية (CSI 300) في يناير إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ الأزمة المالية بدعم من التدفقات الكبيرة من المستثمرين. وقد تحركت السلطات بالفعل لمعالجة هذا الأمر، إذ قامت مؤخراً بسحب سيولة بقيمة ٧٨ مليار يوان (١٢ مليار دولار) من خلال عمليات السوق المفتوحة. كما شددت السلطات قواعد الإقراض المصرفي للمطورين العقاريين في ديسمبر بعد أن سجل سوق العقار، الذي شهد ارتفاع الأسعار في السنوات الأخيرة، أداءً قوياً مرة أخرى في عام ٢٠٢٠ مما أدى إلى تعزيز الانتعاش الاقتصادي إلى جانب الإنتاج الصناعي والصادرات.

الهند تصدر ميزانية ٢٠٢٢ بمزيد من علامات الانتعاش

استمر الاقتصاد الهندي في إظهار علامات الانتعاش في يناير وسط تحسن المعنويات نتيجة لتخفيف القيود المفروضة لاحتواء الجائحة وانخفاض حالات الإصابة بالفيروس وبدء برامج اللقاحات. ووصل مؤشر مديري المشتريات للقطاعين الصناعي والخدمات إلى أعلى مستوياتهما المسجلة في ثلاثة وأربعة أشهر عند مستوى ٥٧,٧

الجمركي والمتطلبات المستندية الإضافية). وقد يتسارع معدل النمو في عام ٢٠٢٢ إلى ٧,٣%.

الرسم البياني ٢: الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة (% على أساس سنوي)



المصدر: Refinitiv، بنك إنجلترا، آفاق الاقتصاد العالمي/ صندوق النقد الدولي- أكتوبر ٢٠٢٠

تراجع إنتاج المصانع والخدمات في اليابان خلال ديسمبر

شهد إنتاج المصانع في اليابان مزيداً من التراجع خلال شهر ديسمبر، إذ انخفض بنسبة ١,٦% مع تضائل إنتاج الآلات والمعدات العامة والسيارات، والذي محى المكاسب المسجلة نتيجة لتزايد إنتاج المواد الكيميائية العضوية وغير العضوية. من جهة أخرى، تراجع الإنفاق الاستهلاكي بنسبة ٠,٦% على أساس سنوي في ديسمبر للمرة الأولى منذ ثلاثة أشهر. وبالنسبة لعام ٢٠٢٠، انخفض الإنفاق الاستهلاكي بنسبة ٦,٥%، فيما يعد أسوأ تراجع يشهده على الإطلاق، متأثراً سلباً بالجائحة وزيادة ضريبة المبيعات في أكتوبر ٢٠١٩. كما انخفض أيضاً مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات، إذ تراجع إلى ٤٦,١ في يناير مقابل ٤٧,٧ في ديسمبر على خلفية انخفاض طلبات الأعمال الجديدة نتيجة لضعف الطلب في ظل الارتفاع الأخير في حالات الإصابة بالفيروس. وتشير أحدث الأرقام إلى أن الانتعاش الاقتصادي قد بدأ في التراجع حتى قبل تشديد القيود - التي قام رئيس الوزراء يوشيهيدي سوجا بتمديدتها مؤخراً لمدة شهر إضافي. وساهمت تلك الأوضاع في تزايد المخاوف بشأن الركود المزدوج وتراكم الضغوط على رئيس الوزراء الذي شهد تراجع معدلات تأييد حكومته بأكثر من ٣٠% وفقاً لاستطلاعات الرأي الأخيرة.

تباطؤ وتيرة نشاط الاقتصاد الصيني قبل العام الجديد

انخفض مؤشر مديري المشتريات الصناعي في الصين خلال شهر يناير إلى ٥١,٣ مقابل ٥١,٩ في ديسمبر وفقاً لمكتب الإحصاء الوطني الصيني (الرسم البياني ٣). ويعزى تباطؤ النشاط الاقتصادي، على الرغم من أنه ثاني تراجع يتم تسجيله على التوالي، إلى بدء "نهاية الموسم" وهي فترة تباطؤ أداء الشركات قبل احتفالات العام القمري الجديد (عيد الربيع). كما كان ظهور

شهري فبراير ومارس بالإضافة إلى الامتثال لحصص خفض الإنتاج المقررة وفقاً لاتفاقية الأوبك وحلفائها في عام ٢٠٢٠ (١٠١% في ديسمبر). كما يمكن أن تساهم التخفيضات التعويضية الإضافية من قبل بعض المنتجين غير الملزمين مثل العراق في تعزيز أداء السوق.

الرسم البياني ٤: سعر خام برنت
(دولار/برميل، * نهاية الشهر)



المصدر: Refinitiv، * اخر بيانات متوفرة ١٠ فبراير ٢٠٢١.

وفي ذات الوقت، انخفض إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة بمقدار ١٠٠ ألف برميل يومياً (إلى ١٠,٩ مليون برميل يومياً في الأسبوع المنتهي في ٢٩ يناير) منذ بداية العام، وفقاً للبيانات الأسبوعية الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، حتى مع استمرار ارتفاع عدد منصات الحفر النفطية. كما واصلت مخزونات النفط الخام التجارية الأمريكية انخفاضها (إلى ٤٧٥,٧ مليون خلال نفس الأسبوع، فيما يعد أدنى مستوياتها المسجلة منذ مارس الماضي).

أما على صعيد الطلب، قد تتحسن الأمور أيضاً حتى في الوقت الذي تشير فيه الأساسيات الاقتصادية إلى صورة أضعف نتيجة لتدابير الإغلاق التي تم فرضها مؤخراً نتيجة لظهور سلالات جديدة أكثر ضراوة لفيروس كوفيد-١٩. وخلال الأسبوع الماضي، قفز عدد ناقلات النفط المتوجهة إلى الصين إلى أعلى المستويات المسجلة في ستة أشهر، في دلالة إيجابية تشير إلى زيادة الاستهلاك. كما رفعت السعودية أسعار البيع الرسمية لشحنات شهر مارس. أما على الصعيد السلبي، خفضت وكالة الطاقة الدولية بشدة تقديرها لنمو الطلب على النفط في الربع الأول من عام ٢٠٢١ بمقدار ٥٨٠ ألف برميل يومياً مقارنة بتقريرها الأخير، إلى ١٠٠ ألف برميل يومياً. إلا أن توقعات الوكالة تشير إلى تسارع وتيرة النمو في النصف الثاني من عام ٢٠٢١ تماشياً مع تحديث آفاق نمو الاقتصاد العالمي الصادر مؤخراً عن صندوق النقد الدولي، ليصل في المتوسط إلى ٥,٥ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢١ (مقابل ٨,٨ مليون برميل يومياً في عام ٢٠٢٠).

٥٢,٨ على التوالي، مما يزيد من معدلات التحسن الملحوظ خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٠. ويأتي ذلك بعد ربعين متتاليين من الانكماش الحاد في الناتج المحلي الإجمالي (الربع الثاني والثالث من عام ٢٠٢٠)، إذ أدى تفشي الجائحة وارتفاع معدلات الإصابة إلى شل حركة الاقتصاد تقريباً. ومستقبلياً، من المتوقع أن يتلقى الاقتصاد دفعة جديدة من الانتعاش بفضل زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة تقارب حوالي ٣,٤% من الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لما يتبقى من ميزانية السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ (تنتهي في أبريل) على الرغم من أن إجمالي الإنفاق التحفيزي على مدار العام ما يزال ضعيفاً مقارنة بأقرانها من الأسواق الناشئة.

وتكشف تفاصيل ميزانية السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١ عن الارتفاع الملحوظ في الإنفاق العام والذي ينصب بصفة رئيسية على مشاريع البنية التحتية الكبرى في قطاعي الرعاية الصحية والصناعة، وهو الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تعزيز توقعات الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١١,٥% للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقارنة بتوقعات تسجيل انكماش بنسبة ٨% في العام الحالي، وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى اعتماد الحكومة إلى مستوى عجز مالي أكثر تيسيراً بما يعادل ٤,٥% من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل ٣% سابقاً) مما يشير إلى توافر مجال أوسع للإنفاق المستقبلي، وإن كان استمرار ارتفاع مستويات الدين وتزايد التزامات خدمة الدين قد يفرض قيوداً على الإنفاق العام. ومن جهة أخرى، لا يزال معدل التضخم مرتفعاً على الرغم من تراجعته (٤,٦% في ديسمبر) ما قد يلعب دوراً في الحد من إمكانية تيسير السياسة النقدية. وبالنظر إلى المستقبل، يواجه الاقتصاد مزيداً من الانخفاض في الطلب الأجنبي، الذي ما يزال ضعيفاً نسبياً، وثبات الأجور، واستمرار تراجع التوظيف، وإن كان بمعدلات أقل عن الفترة السابقة، مما يؤثر سلباً على الدخل الخاص ومعدلات الإنفاق. وسوف تتوقف وتيرة التعافي في الغالب على استمرار انخفاض حالات الإصابة بالفيروس وطرح اللقاحات ومواصلة الاقتصاد العالمي مسيرة تعافيه.

النفط يتخطى ٦٠ دولاراً للبرميل على خلفية طرح اللقاحات وخفض الامدادات

يستمر التفاؤل بشأن طرح اللقاحات وخفض امدادات الأوبك وحلفائها في تعزيز صعود سوق النفط، وساهمت بدرجة أقل الآمال المتعلقة بحزمة التحفيز المالي الأمريكية التي ينظر إليها باعتبارها مساندة للطلب الكلي وضعف الدولار الأمريكي. وارتفع سعر مزيج خام برنت بأكثر من ٢٠% منذ بداية العام وصولاً إلى ٦٢,٤ دولاراً للبرميل (كما في ١٢ فبراير)، ونجح مؤخراً في تجاوز حاجز الـ ٦٠ دولاراً للمرة الأولى منذ أكثر من عام بقليل، بعد ارتفاعه بنسبة ٨% في يناير (الرسم البياني ٤). ويعزى ذلك بصفة أساسية إلى القرار المفاجئ الذي اتخذته السعودية في بداية شهر يناير بخفض إنتاجها من جانب واحد بمقدار مليون برميل يومياً في



Head Office

Kuwait

National Bank of Kuwait SAKP
Shuhada Street,
Sharq Area, NBK Tower
P.O. Box 95, Safat 13001
Kuwait City, Kuwait
Tel: +965 2242 2011
Fax: +965 2259 5804
Telex: 22043-22451 NATBANK
www.nbk.com

International Network

Bahrain

National Bank of Kuwait SAKP
Zain Branch
Zain Tower, Building 401, Road 2806
Seef Area 428, P. O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

National Bank of Kuwait SAKP
Bahrain Head Office
GB Corp Tower
Block 346, Road 4626
Building 1411
P.O. Box 5290, Manama
Kingdom of Bahrain
Tel: +973 17 155 555
Fax: +973 17 104 860

United Arab Emirates

National Bank of Kuwait SAKP
Dubai Branch
Latifa Tower, Sheikh Zayed Road
Next to Crown Plaza
P.O.Box 9293, Dubai, U.A.E
Tel: +971 4 3161600
Fax: +971 4 3888588

National Bank of Kuwait SAKP
Abu Dhabi Branch
Sheikh Rashed Bin Saeed
Al Maktoom, (Old Airport Road)
P.O.Box 113567, Abu Dhabi, U.A.E
Tel: +971 2 4199 555
Fax: +971 2 2222 477

Saudi Arabia

National Bank of Kuwait SAKP
Jeddah Branch
Al Khalidiah District,
Al Mukmal Tower, Jeddah
P.O Box: 15385 Jeddah 21444
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 2 603 6300
Fax: +966 2 603 6318

Jordan

National Bank of Kuwait SAKP
Amman Branch
Shareef Abdul Hamid Sharaf St
P.O. Box 941297, Shmeisani,
Amman 11194, Jordan
Tel: +962 6 580 0400
Fax: +962 6 580 0441

Lebanon

National Bank of Kuwait
(Lebanon) SAL
BAC Building, Justinien Street, Sanayeh
P.O. Box 11-5727, Riad El-Solh
Beirut 1107 2200, Lebanon
Tel: +961 1 759700
Fax: +961 1 747866

Iraq

Credit Bank of Iraq
Street 9, Building 187
Sadoon Street, District 102
P.O. Box 3420, Baghdad, Iraq
Tel: +964 1 7182198/7191944
+964 1 7188406/7171673
Fax: +964 1 7170156

Egypt

National Bank of Kuwait - Egypt
Plot 155, City Center, First Sector
5th Settlement, New Cairo
Egypt
Tel: +20 2 26149300
Fax: +20 2 26133978

United States of America

National Bank of Kuwait SAKP
New York Branch
299 Park Avenue
New York, NY 10171
USA
Tel: +1 212 303 9800
Fax: +1 212 319 8269

United Kingdom

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Head Office
13 George Street
London W1U 3QJ
UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7224 2101

National Bank of Kuwait
(International) Plc
Portman Square Branch
7 Portman Square
London W1H 6NA, UK
Tel: +44 20 7224 2277
Fax: +44 20 7486 3877

France

National Bank of Kuwait France SA
90 Avenue des Champs-Elysees
75008 Paris
France
Tel: +33 1 5659 8600
Fax: +33 1 5659 8623

Singapore

National Bank of Kuwait SAKP
Singapore Branch
9 Raffles Place # 44-01
Republic Plaza
Singapore 048619
Tel: +65 6222 5348
Fax: +65 6224 5438

China

National Bank of Kuwait SAKP
Shanghai Office
Suite 1003, 10th Floor, Azia Center
1233 Lujiazui Ring Road
Shanghai 200120, China
Tel: +86 21 6888 1092
Fax: +86 21 5047 1011

NBK Capital

Kuwait

NBK Capital
34h Floor, NBK Tower
Shuhada'a street, Sharq Area
PO Box 4950, Safat, 13050
Kuwait
Tel: +965 2224 6900
Fax: +965 2224 6904 / 5

United Arab Emirates

NBK Capital Limited - UAE
Precinct Building 3, Office 404
Dubai International Financial Center
Sheikh Zayed Road
P.O. Box 506506, Dubai
UAE
Tel: +971 4 365 2800
Fax: +971 4 365 2805

Associates

Turkey

Turkish Bank
Valikonagl CAD. 7
Nisantasi, P.O. Box. 34371
Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 373 6373
Fax: +90 212 225 0353

© Copyright Notice. The Economic Update is a publication of the National Bank of Kuwait. No part of this publication may be reproduced or duplicated without the prior consent of NBK.

While every care has been taken in preparing this publication, National Bank of Kuwait accepts no liability whatsoever for any direct or consequential losses arising from its use. GCC Research Note is distributed on a complimentary and discretionary basis to NBK clients and associates. This report and other NBK research can be found in the "Reports" section of the National Bank of Kuwait's web site. Please visit our web site, www.nbk.com, for other bank publications. For further information please contact: NBK Economic Research, Tel: (965) 2259 5500, Email: econ@nbk.com